

من أسباب تصعيب النحو العربي في مراحل التقعيد

د. سلام عبد الله محمود عاشور

كلية الآداب والعلوم الإنسانية - قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة الأقصى - غزة

ملخص: إن التراث اللغوي والنحوي للغة العربية لشاهد واضح على عظمة مجهود علماء العربية، وإخلاصهم في خدمة اللغة، فقد عانوا ما عانوه في سبيل جمعها من أفواه المتكلمين بأمانة. وقد بذلوا مجهوداً عقلياً كبيراً من أجل استنباط القواعد والقوانين التي سارت عليها العرب، إلا أن هذا المجهود العقلي انحرف في بعض مساراته، حتى أصبح النحو صعباً معقداً، وهدف هذا البحث أن يضع يد القارئ على بعض أسباب تصعيب النحو العربي. فقد لاحظ الباحث أن الصعوبة قد جاءت للنحو من سبل التعامل مع الموروث اللغوي للعرب، وتعمق بعض النحاة في البحث عن العلة والمعلول، والعامل والمعمول وترك المعنى، وخلط بعض اللغات العربية مع بعضها عند التقعيد، وكذلك عدم فصل المستويات اللغوية واتخاذ لغة أو لغتين الأصل الذي يقعد عليه والاعتماد على تأويل بعض ما سمع عن العرب ليوافق القواعد والقوانين.

Abstract: The Arabic linguistic tradition manifests the great efforts and dedication of Arabic scholars who endured terrible hardships in collecting data from Arabic speakers.

It also demonstrates their intellectual endeavors in deducing the rules and laws which govern the Arabic language. Their efforts, in some cases, became a heavy burden on grammar, especially when they drew upon interpretation in order to subjugate what they collected to the rules and laws they deduced. The collected data from the varieties of Arabic to subjugate it to certain rules, and they classified rhetoric and statements under one rule. The research is a humble attempt to find some solutions for these problems.

مقدمة:

بذل نحاة العربية جهداً واضحاً؛ ليضعوا لنا هذا التراث الزاخر إلا أن بعض الدارسين والمدرسين يشكون من صعوبة النحو، بل أشيع أن اللغة العربية صعبة ومعقدة، لكي يبتعد عنها أهلها.

ومن أسباب صعوبة النحو تأثر النحو بالمنطق الأرسطي إلى حد ما، والاضطراب في المنهج، وتعدد الشروح والحواشي والتقارير، ومنها الازدواج اللغوي، ومنها طرق تدريس النحو العربي، ومنها وضع حصص اللغة العربية وخاصة النحو في نهاية اليوم الدراسي للطلاب.

د. سلام عاشور

لاشك في أنه من شأن أي بناء نظري لعلم من العلوم ألا يخلو من بعض الهنات، أو الهفوات، التي قد تؤدي إلى نتائج مرغوب عنها، وهذا شأن النحو العربي، فعندما قعد نحاة العربية الأوائل للعربية، وفق نظرية العامل، لم يكن يخطر ببالهم ما ستجره هذه النظرية على النحو العربي من تأويل وتحويل، يبعد النص عن هدفه إلى حد ما، فقد كانوا جادين في طلب تقعيد اللغة العربية حسب قواعد معينة، قد أدت في نهاية الأمر إلى ظهور نظرية، حاولوا فرضها على اللغة كلها. لا يمكن لأي نحوي الإفلات منها، فهي منظومة مترابطة ترابط نظرية رياضية، لا يمكن الإخلال بجزء منها؛ لأنه مشترك ومرتبطة بسلسلة متصلة يؤدي بعضها إلى بعض.

وقد كان إصرار النحاة على ضرورة تطبيق نظرية العامل، وما اتصل بها من قواعد وقوانين دافعاً لفرض هذه القواعد على كلام العرب، مما أدى إلى الطعن في بعض المرويات عن العرب؛ حتى في بعض القراءات القرآنية، وإن لم تتقد لهذه القواعد والقوانين، يتم لي عنقها بالتأويل والتحويل، وهذا مما دفع كثيراً من المتعلمين للشكوى من صعوبة النحو، ولا بد من التعرف على بعض المصطلحات التي وردت سابقاً.

ويحاول هذا البحث تناول بعض الأسباب التي أدت لتصعيبه؛ كالتأويل ونظرية العامل وتطبيقها على ما نقل من كلام العرب كله، وطريقة جمع اللغة، ودمج اللغيات، وإخضاعها لقاعدة واحدة.

معنى التأويل والتحويل:

أولاً - لغة:

لقد جاء التأويل في قول الله عز وجل: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ﴾⁽¹⁾، وغيره، نقل بعضهم فقال: قال أبو إسحق: معناه هل ينظروه إلا ما يؤول إليه أمرهم من البعث، قال: وهذا التأويل، هو قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾⁽²⁾؛ أي لا يعلم متى يكون أمر البعث؟ وما يؤول إليه الأمر عند قيام الساعة إلا الله. والراسخون في العلم يقولون: أمانا به أي أمانا بالبعث. والله أعلم⁽³⁾

وجاء عند بعض اللغويين أن "التأويل والتأويل تفسير الكلام الذي تختلف معانيه ولا يصح إلا ببيان غير لفظه"⁽⁴⁾، و"التأويل و التفسير والمرجع: مصيره"⁽⁵⁾، وفي اللسان: "أول الكلام وتأوله: دبره وقدره وأوله، وتأوله: فسره...، قال ابن الأثير: هو من آل الشيء يؤول إلى كذا؛ أي رجع وصار إليه، والمراد بالتأويل: نقل ظاهر اللفظ عن وضعه الأصلي إلى ما يحتاج إلى دليل لولاه ما ترك ظاهر اللفظ. قال أبو منصور: يقال: آلت الشيء أووله إذا جمعه وأصلحه، فكان التأويل جمع معاني ألفاظ أشكلت بلفظ واضح لا إشكال فيه، وهو تفسير ما يؤول إليه الشيء، وقد أولته تأويلاً وتأولته بمعنى..."⁽⁶⁾

من أسباب تصعيب النحو العربي في مراحل التقعيد

أما التحويل فيقال: "حولت كسائي إذا جعلت فيه شيئاً ثم حملته على ظهري...، وحال الشيء يحول في معنيين، يكون تغييراً، ويكون تحويلاً"⁽⁷⁾، والتحويل مصدر حقيقي من حولت، و"الحول اسم يقوم مقام المصدر، وتحوّل: تنقل من موضع إلى موضع آخر، و التحول: التنقل من موضع إلى موضع، والإسم الحول"⁽⁸⁾

ثانياً- اصطلاحاً:

التأويل: يمكن القول إنّ التأويل يطلق على "الأساليب المختلفة التي تهدف إلى إسباغ صفة الاتساق على العلاقة بين النصوص والقواعد"⁽⁹⁾، فهو أسلوب يحاول فيه النحوي التوفيق بين القاعدة النحوية التي توصل إليها بالاستقراء والاستنباط والقياس، وبين ما لا يتفق مما نقل عن العرب نقلاً صحيحاً مع هذه القاعدة أو تلك، أو هو كما يرى بعضهم "تفسير الكلام بما يتماشى مع قواعد المنطق العام، بالرغم من مخالفته لمنطق اللغة وواقعها"⁽¹⁰⁾، وهو يقصد فيما يبدو بالمنطق العام طرد القاعدة بالقياس على ما روي عن العرب جميعه، وجعلها عامة في اللغة لا يشوبها شذوذ، كما يقصد بمنطق اللغة ما روي عن العرب غير مخالف للقاعدة، أو أنه "صرف الكلام عن ظاهره إلى وجوه خفية تحتاج إلى تقدير وتدبر"⁽¹¹⁾

وقد ذكر أبو حيان شيئاً مفيداً في هذا السياق هو أنّ التأويل "إنّما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول، أمّا إذا كان لغة طائفة من العرب لم تتكلم إلاّ بها فلا تأويل"⁽¹²⁾، يفهم من كلامه أنّ التأويل يكون في شيء روي عن العرب، وقد خرج عن الجادة (طرد القاعدة)، فيُرد إليها بالتأويل، أمّا إذا كان المروي المخالف للقاعدة لغة قوم بعينهم، فلا حاجة إلى تأويل؛ لأنّ لغة واللغة حجة"⁽¹³⁾

التحويل: يفهم من كلام بعض النحاة أنه التغيير عن الأصل لهذه الجملة أو تلك، فقد جاء عن بعضهم عند حديثه عن بعض أنواع التمييز، نحو قولك: عندي رطلٌ زيتاً، ورطلٌ عسلاً، و راقودٌ خلاً،... الخ. عند نصب الموزون أو المكان أو المعدود، فقال: إنّ هذا النوع "أشياء مزالة عن أصلها، ألاّ تراها إذا رجعت إلى المعنى متصفة بما هي منتصبة عنه، و منادية على أنّ الأصل: عندي زيتٌ رطلٌ، و سمنٌ مَنوانٍ، و دراهمٌ عشرون..."⁽¹⁴⁾

وقد شرح هذا الكلام ابن يعيش فقال: "وإذا قلت: عندي عسلٌ رطلٌ، و خلٌ راقودٌ، فقد أثبتت على الأصل، وإذا قلت: عندي رطلٌ عسلاً، و راقودٌ خلاً، فقد غيرتهما عن أصلهما"⁽¹⁵⁾

فيما يبدو أنّ التحويل كان يستخدم عملياً، ولم يستعمل هذا المصطلح كما استعمل مصطلح التأويل، وإن لم يعرف النحاة المصطلحين، لكن التحويل يفهم مما يستخدمه النحاة في تأويل النصوص التي عدلت عن الجادة، فكانّ التحويل وسيلة من وسائل التأويل.

د. سلام عاشور

نظرية العامل:

لا أحد من النحاة المحدثين يجحد كون النحو العربي، يعتمد كلياً على نظرية العامل، فما نظرية العامل في النحو العربي؟

يمكن القول إنَّ النظرية مجموعة من القواعد والقوانين، تثبت فكرة محورية، تسهم في بناء نظري لعلم من العلوم أو تدعم علماً ما، قد يكون لها فروع تسهم في تسهيلها، وتيسيرها أو تعقيدها وغموضها، أو إنَّها "بناء عقلي يتوق إلى ربط أكبر عدد من الظواهر الملاحظة بقوانين خاصة تكوّن مجموعة متسقة، يحكمها مبدأ عام هو مبدأ التفسير"⁽¹⁶⁾

فالفكرة المحورية في النحو العربي فكرة العمل التي ترتكز على (العامل والمعمول)، والقوانين والقواعد التي تدور حول العمل والمعمولات، فنحو: فهم زيد درسه، الفعل فهم عمل الرفع في زيد، وفي الوقت نفسه عمل النصب في درس، والمعمول درس، قد عمل الجر في الضمير، فهنا عامل أول: (فهم) ومعمولان زيد والدرس، وعامل ثان: درس ومعمول واحد ضمير الغائب، ثم هناك في الجملة ركن ومكمل...، والسؤال هنا: هل كان عند علماء العربية فكرة العامل قبل أن يجمعوا كلام العرب ويحاولوا تطبيقها، وتشقيق القواعد وفرضها على الكلام المجموع والمدون لديهم؟

إنَّ تعريف القدماء للنحو ليقول غير ذلك، فقد عرفه ابن جني بأنَّه "انتحاء سمت كلام العرب، في تصرفه من إعراب وغيره...، ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة"⁽¹⁷⁾، وعرفه غيره فقال إنَّه "علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية من الإعراب والبناء وغيرهما...، وقيل علم بأصول يعرف بها صحة الكلام وفساده"⁽¹⁸⁾، وعرفه ابن السراج بأنَّه علم "أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب، وهو علم استخراج المتقدمون من استقراء كلام العرب على الغرض، الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة"⁽¹⁹⁾، لاشك في أنَّ تعريف ابن جني يجمع بين هذا وغيره، فالنحو عند علماء العربية علم استنبطوه بعد استقراء كلام العرب، وقاسوا المسموع على غيره، وهو يركز على تراكيب الجملة وأركانها؛ لأنَّ المتكلم لا يتكلم مفردات بلا نظم. ومن الملاحظ أنَّ النحاة القدماء نظروا للموروث من زاويتين: اللفظ والمعنى، وهذا يدل على تكامل عملية التحليل اللغوي عندهم، وأنَّهم لم يغفلوا جانباً من جوانب اللغة، لكنهم قد يكونوا غلبوا جانباً على آخر.

فالنحو العربي علم بقواعد ومقاييس مستنبطة من كلام العرب نثراً وشعراً، كما هو معلوم لدى الجميع، حيث قام العلماء بجمع كلام العرب بالذهاب إلى البوادي والحوضر، ولم يكتفوا بالنقل عن حضر إليهم، كما هو معلوم من سيرة النحاة الأوائل كأبي عمرو بن العلاء، ويونس

من أسباب تصعيب النحو العربي في مراحل التقعيد

بن حبيب، والأخفش الكبير، والخليل، والكسائي... وإنَّ من ينظر في كتاب سيبويه المدونة النحوية الأولى لقواعد العربية ليجد النقل عن العرب واضحاً جلياً، تتحدث عنه عبارات الكتاب نحو: "وسمنا من العرب من يقول ممن يوثق به"⁽²⁰⁾، وقوله: "وأما بنو تميم فيجرونها مجرى أما وهل، وأما أهل الحجاز فيشبهونها بليس"⁽²¹⁾، فضلاً عن سيل الشواهد من القرآن الكريم، ثم الشعر والنثر. وهذا ما يوافق قول بعض اللغويين إنَّ "قواعد اللغة ليست من الأمور التي تخرع أو تفرض على الناس بل تنشأ من تلقاء نفسها، وتتكون بالتدرج"⁽²²⁾، ويناقض تماماً فكرة آخرين حيث ذهب بعضهم إلى أنَّ اللغة عند النحاة "هي ما يجب أن يتكلمه الناس، وليست ما يتكلمه الناس بالفعل"⁽²³⁾

فالنحو العربي بين اتجاهين:

الأول: أنه نظرية فرضت على كلام العرب.

الثاني: أنه نظرية استنبطت منه.

مؤرخو النحو العربي وكتاب السير - كما سبق - يؤكدون أنَّ النحاة نزعوا إلى الاتجاه الثاني، وهو استنباط النظرية من كلام العرب بعد الجمع والاستقراء، فكلام المؤرخين يطابق تعريف النحاة لعلم النحو - كما سبق - فماذا حدث حتى يبرز الاتجاه الأول؟ وتفرض النظرية على كلام العرب، ويتسلح النحاة بالتأويل لمواجهة ما نذَّ عنها. قبل الإجابة على هذا السؤال، لا بدَّ من تعريف العامل، و ما دار حوله من خلاف بما يليق بالمقام بلا إطالة.

تعريف العامل:

أولاً- لغة:

قال في اللسان: "عاملتُ الرجلَ أعاملُه مُعاملةً، والمُعاملةُ في كلام أهل العراق هي المُساقاة في كلام الحجازيين، والعملة: القومُ يَعْمَلُونَ بأيديهم ضرباً من العمل في طين أو حفر أو غيره، وعامله سامه بعمل،...، وعمل به العمليُّن بالغ في أداءه وعمله به،...، ويقال: لا تَتَعَمَلْ في أمر كذا، كقولك: لا تَتَعَنَّ، وقد تَعَمَلْتَ لك؛ أي تَعَنَيْتَ من أجلك"⁽²⁴⁾

ويقال: "عَمَلَ فلانٌ عليهم بالضمِّ تَعْمِيلاً؛ أي أَمَرَ، ووَلَّى العملَ عليهم،... العاملُ: هو الذي يَتَوَلَّى أمورَ الرجلِ في ماله ومُلكه وعمله، ومنه قيل للذي يَسْتَخْرِجُ الزَّكَاةَ: عاملٌ... واستَعَمَلَ فلانٌ اللبَنَ: إذا بنى به بناءً...، وطريقُ مُعْمَلٍ، كَمُكْرَمٍ؛ أي لَحَبٌ مَسْلُوكٌ،... وFlanٌ ابنُ عَمَلٍ: إذا كان قَوِيًّا. وناقاةٌ عَمَّالَةٌ، مُشَدَّدةٌ: أي فارِهةٌ"⁽²⁵⁾

د. سلام عاشور

ثانياً - اصطلاحاً:

عرّفه الجرجاني بأنه "ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب".⁽²⁶⁾ وجاء في اللسان أنه "ما عملَ عملاً مّا فرفعَ أو نصبَ أو جرَّ كالفعل والنصب والجازم، وكالأسماء التي من شأنها أن تعملَ أيضاً، وكأسماء الفعل وقد عملَ الشيءُ في الشيء، أخذتَ فيه نوعاً من الإعراب"⁽²⁷⁾، وذكر الفاكهي أنه "ما أثر في آخر الكلمة من اسم أو فعل أو حرف"⁽²⁸⁾، والنحاة يدورون حول هذا المفهوم وإن لم يعرفوا العامل في كثير من مؤلفاتهم وإنما يذكرونه عندما يتحدثون عن العلامة الإعرابية والإعراب وتعريفهما كما هو معلوم في كتب النحو.

أنواع العامل:

إنّ التعريف السابق يدل على أنّ العامل ينقسم إلى قسمين: الأول: اللفظي. والثاني: المعنوي، وقد ضربت أمثلة توضحهما أيضاً، ولا حاجة لإعادة ذلك، وهذا التقسيم لمن يرى أنّ الألفاظ تعمل ببعضها، وترفع وتنصب وتجر وتجزم، وللعامل أنواع: العامل السماعي: هو ما صح أن يقال فيه: هذا يعمل كذا، وهذا يعمل كذا، وليس لك أن تتجاوز، كقولنا: إنّ الباء تجر، ولم تجزم، وغيرهما.

والعامل القياسي: هو ما صح أن يقال فيه: كل ما كان كذا، فإنه يعمل كذا، كقولنا: غلام زيد، لما رأيت أثر الأول في الثاني، وعرفت علته قست عليه: ضرب زيد، وثوب بكر.

العامل المعنوي: هو الذي لا يكون للسان فيه حظ، وإنما هو معنى يعرف بالقلب.

وقد ألف كثير من النحاة القدماء والمحدثين في ذلك مؤلفات عدّة، لا حاجة للاستطراد، فقد حصر بعضهم أنواع العامل وشروط كل منها، مع إعراب الأمثلة على ذلك لبيان قيمة العامل في النحو العربي⁽²⁹⁾

الخلافاً حول العامل:

اختلف النحاة حول كون العامل المتكلم أم غيره، فمنهم من ذهب إلى أنّ العامل قد يكون معنوياً، أو لفظياً، كالأفعال والأسماء والحروف، وذهب القدماء إلى أنّ العلامات الإعرابية أثرٌ من آثار العوامل، وأنّ اللفظ حينما يجاور اللفظ تظهر الحركة على المعمول، وأنها ليست مؤثرة حسية كالإحراق للنار⁽³⁰⁾

ومنهم من ذهب إلى أنّ العامل هو المتكلم، وهو الذي يحدث هذه العلامات، وأنّ اللفظ لا يعمل في غيره من ألفاظ. ومنهم من رفض القول بعمل العامل، وقال: إنّ القول بأنّ الألفاظ يحدث بعضها بعضاً باطل عقلاً وشرعاً، وأنّ القول إنّ المتكلم هو الذي يحدث العلامات، قول المعتزلة،

من أسباب تصعيب النحو العربي في مراحل التقعيد

وذهب إلى أن "هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى، وإنما تنسب إلى الإنسان، كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية"⁽³¹⁾

مما تقدم يظهر أن النحاة قدماء ومحدثين قد اختلفوا حول ما هو العامل، فذهبوا إلى ثلاثة أقوال:

1- العامل الألفاظ يعمل بعضها في بعض.

2- العامل هو المتكلم الذي يحدث الحركات.

3- ما تقدم باطل عقلاً وشرعاً، والإنسان يكسب فعل هذه الأصوات، كما يكسب عمله.

أمّا من أخذ بالرأي الأول فهو الخليل وسيبويه، وقد جسد ذلك في كتابه الخالد، ولعل نظرة سريعة في كتاب سيبويه، يرى الناظر أن العامل قد سيطر على تفكير النحاة، لكثرة ما يستعمله سيبويه، ووضوح دلالاته على عمل اللفظ، وقدرته على جلب العلامات الإعرابية، كرفع الفاعل، فباب الفاعل عرفه سيبويه بما يشعر بقدرة الفعل على رفعه، حيث يقول: "باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعوله"⁽³²⁾، وغيره نحو تأويل نصب لفظ (ذنباً) في نحو: (أستغفر الله ذنباً) حيث قال: "فلما حذفوا حرف الجر عمل الفعل"⁽³³⁾، وهذا وغيره يؤكد أن نظرية العامل لم يغيرسها سيبويه غرساً لغوياً، ولا أستاذة، بل إنها وجدت قبلهما، فما كان من الخليل إلا طردها، أو ساعد على إرساء قواعدها العامة في النحو العربي، وأثبت ذلك سيبويه في الكتاب⁽³⁴⁾، وقد حصل تطور في استخدام نظرية العامل، جنح بها إلى الاستعمال الذي أساء للنحو العربي، كما يلاحظ في كتب المتأخرين، وغلوهم في التعليل والتقدير، مما جعل التأويل سبيلاً مباحاً في النحو العربي بكثرة لا يجد معترضاً عليه.

أما من ذهب إلى أن المتكلم، هو الجالب للعلامات فهو ابن جني الذي صرح بأن قول النحاة: عامل لفظي، وعامل معنوي؛ إنما جاء لمجرد التمثيل والبروك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه، (كممرت بزيد)، و(ليت عمراً قائم)، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول، فأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل مع الرفع والنصب والجر والجزم، إنما هو للمتكلم، لا لشيء غيره، وإنما قالوا: لفظي ومعنوي، لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أو باشتماله المعنى على اللفظ، وهذا واضح⁽³⁵⁾، أي أن المتكلم هو جالب العلامات الإعرابية، ولعل هذا له امتداد قبل ابن جني حيث رأى قطرب أن العرب هي التي حركت الكلمات وسكنوا بعضها، حيث نقل عنه الزجاجي قوله: "إنما أعربت العرب كلامها؛ لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبيطون عند الإدراج، فلما وصلوا، وأمکنهم التحريك جعلوا التحريك معاقباً

د. سلام عاشور

للإسكان، ليعتدل الكلام⁽³⁶⁾ فالعرب المتكلمون هم الذين يجلبون الحركة ليعاقبوا بين الحركة والسكون ليخف الكلام.

لعل ابن جني استفاد من هذه اللوحة، وذهب إلى أن المتكلم هو الذي يجلب الحركات والسكنات، وهي فكرة قطرب نفسها.

وقد تابعهما الرضي في شرحه على الكافية، حيث ذهب إلى أن "محدث هذه المعنى - معاني الحركات - في كل اسم، هو المتكلم، وكذا محدث علاماتها، لكن نسب إحداث هذه العلامات إلى اللفظ، الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم فسمي عاملاً، لكونه كالسبب للعلامة، كما أنه السبب للمعنى المعلم"⁽³⁷⁾

وابن جني والرضي يختلفان مع قطرب في كونهما يمثلان ويقربان للمتعم عمل الألفاظ، ويوضحان سبب قول النحاة بعملها، وترك العامل الحقيقي، لذا لا تجدهما يسيران كثيراً على هدى هذا التفسير، بل ربّما عرض هذا في كلامهما عرضاً، ولم يلتفتا لتتميته وتغذيته؛ كي يصبح نظرية، كما أصبح عمل الألفاظ نظرية.

وهما يتفقان مع قطرب على أن المتكلمين هم الذين يحدثون الحركات، مع فارق اقتناعهما بدلالة الحركات على معانٍ، وتوضيح ذلك، وإغفال قطرب الحديث عن ذلك في نصه الذي نقله عنه الزجاجي.

أمّا من ذهب إلى أن ما تقدم باطل عقلاً وشرعاً، و رأى غيره، فهو ابن مضاء القرطبي الذي دعا إلى إلغاء نظرية العامل، ورفض الأخذ بها، كما رفض أن يكون المتكلم هو محدث الحركات، وقد ذكر أدلة على ذلك ليس موضعها هنا⁽³⁸⁾، لكنّه أثار ثورة عارمة ضد النحو التقليدي، إذ إن الدكتور شوقي ضيف حقق كتابه: "الرد على النحاة"، ووضح آراءه، وأخذ ببعضها، هو وبعض المحدثين، ونادوا بإسقاط نظرية العامل من النحو العربي، لكنهم لم يفلحوا في وضع نظرية تخلص النحو من نظرية العامل إلا ما جاء عن الدكتور تمام حسان في نظرية تضافر القرائن.

فكرة العمل والعامل:

كثير من النحاة يقول بعمل الألفاظ بعضها ببعض، مع الاحتفاظ بأنّها فكرة تقريبية لتقرب مفهوم فكرة الرفع والنصب و الجر والجزم، فهو لمجرد التمثيل "وليُروك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه"⁽³⁹⁾

وقد نبعت هذه الفكرة نتيجة لتقصي النحاة للعلامة الإعرابية؛ لأنها كانت الشغل الشاغل لهم، يظهر ذلك من تعريفاتهم للإعراب حيث ذكروا أنه "أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر

من أسباب تصعيب النحو العربي في مراحل التقعيد

الكلمة⁽⁴⁰⁾، بل ذهب بعضهم إلى أن العامل هو سبب كل "ما رفع أو نصب أو جزم"⁽⁴¹⁾؛ أي أنهم يرون أن كل علامة من العلامات الإعرابية كان سببها عاملاً من العوامل سواء أكان لفظياً أو معنوياً.

وقد تحصل لدى النحاة القدماء نتيجة استقراء كلام العرب وتقصيه، عدد لا بأس به من المصطلحات كالعمل والعامل والمعمول بمسمياته المختلفة؛ لأنه قد يتعدد المعمول لعامل واحد، بل قد يعمل العامل عمليين مختلفين كالرفع للفاعل و النصب للمفعول بسبب وجود الفعل، وقد يعمل كل لفظ في الآخر، كما هو الحال بين المبتدأ والخبر، قال بعضهم: إنهما ترافعا؛ أي أن المبتدأ رفع الخبر والخبر رفع المبتدأ وعليه خلاف⁽⁴²⁾، وقد يكون العامل لفظياً كما سبق، وقد يكون معنوياً، كما يرى بعضهم في رفع المبتدأ ورفع الفعل المضارع⁽⁴³⁾، وقد يجتمع عاملان لمعمول واحد كما ذهب بعضهم إلى أن المبتدأ والابتداء قد رفعا الخبر أيضاً⁽⁴⁴⁾

وهذا ليس ببعيد عما ظهر حديثاً عن العالم تنيير في نظرية التبعية حيث ذهب إلى أن الجملة تتكون من مركب "مسيطر وتابع أو عدة توابع له، وربما يتشكل من المسيطر وحده، والمركب المكون من الفعل الذي يحكم كل توابع الجملة، وهو مركب كل المركبات... وهو موجود داخل مركز الجملة، ويكفل لها الوحدة التركيبية التي يضم فيها عناصره المختلفة في حزمة واحدة... وهناك تعبيرات وجمل لا يكون فيها المركب المركزي مركباً فعلياً، وإنما قد يكون اسماً أو وصفاً أو ظرفياً"⁽⁴⁵⁾

وقد ذهب د. خليل عمايرة إلى ما يشبه هذا حيث يرى أن الجملة تتكون من بؤرة، وترتبط مفردات الجملة بها بعلاقات ما، وعند تحديد "العلاقة بين البؤرة وما يحيط بها، وينضم المستوى الرابع من مستويات التحليل اللغوي، وهو المستوى الدلالي الذي بغيره لا يتم الوصول إلى المعنى الدلالي للجملة، و به نستطيع تجاوز كثيراً من العقبات التي جرها العامل ونظريته، فنضيف إلى المخطط السابق آخر يحدد المستوى الدلالي، وما يتم فيه من علاقات مع بؤرة الجملة"⁽⁴⁶⁾، فالبؤرة هي التي تحكم الجملة بعلاقات بين مفرداتها كالفعلية والفاعلية والمفعول به والسببية، فهذه وسائل ارتباط بين البؤرة وباقي مفردات الجملة، ولا يخفى قربها الشديد من نظرية التبعية، أو مما ذهب إليه تشومسكي في الربط بين الفاعل والمفعول و الفعل⁽⁴⁷⁾، كما أن هذه الدعوات تلتقي بنظرية العامل كذلك في الربط بين الفعل وغيره من مفردات الجملة.

جوانب من نظرية العامل:

فكرة العامل فكرة محورية فهناك عامل يدور حوله معمولات بصرف النظر عن علاماتها فهي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعامل، فلا يمكن أن يوجد معمول بلا عامل معنوي أولفظي: ملفوظ أو مقدر.

فالفاعل والمفعول مرتبطان بالفعل فإذا وجد أحدهما لا بدّ من وجود الفعل سواء أكان ظاهراً أم مقدرًا، وكذا المبتدأ فإذا وجد المبتدأ لا بدّ من وجود الخبر والعكس، كذلك إذا وجد المجرور لا بدّ له من جار سواء أكان حرفاً أم اسماً.

وقد جاء الكثير من اللغة على هذا النحو فنثبت النحاة بهذه الفكرة وعدوها دستوراً لا يمكن التنازل عنه أو التفريط به أو خدشه بالخروج عنه ولو قليلاً، ولما وجد النحاة بعض ما جاء عن العرب، قد جانب ما توصلوا إليه من فكرة دوران معمولات حول العامل وارتباطها به، حاولوا جاهدين تأويل هذا القدر من اللغة بحيث تناسب النظرية التي توصلوا إليها بعد استقراءهم للغة.

ولابدّ من مراعاة ذلك، وهو أنّهم استخلصوا هذه الفكرة أو النظرية استخلاصاً بعد استقراء ومدارسة لما جاء عن العرب، لا بعد تفكير فلسفي عميق حاولوا تطبيقه على اللغة؛ أي لم يكن بناء نظرياً، ثم طُبّق على العربية، وهذا واضح جداً من تعريف النحاة للنحو، حيث عرفوه بأنه "علم مستنبط بالقياس والاستقراء من كلام العرب"⁽⁴⁸⁾، وغيره من تعريف كما يبدو واضحاً أنّه علم قد تم استنباطه من كلام العرب بعد استقراء كلامهم، وقياس ما لم يُسمع على ما سُمع، ولا يمكن الشك في هذا التعريف أو في قيام العلماء بالسماع من العرب، لكثرة ما ورد من أخبار عن ذلك في كتب اللغة عند كثير من العلماء، فلا يمكن أن يتسرب الشك لهذا التعريف أو الطعن فيه، أو فيما رواه العلماء، أو فيمن رووه؛ لأنّ الطعن في شيء من ذلك يؤدي إلى الطعن في غيره، ولا يمكن أن يقوم علم من العلوم على الشك أو الطعن بل إنّ الدارس لا يجد من العلماء من يطعن في ذلك، أو يطعن في قيام القدماء بالمسح شبه التام للقبائل العربية ولغاتها.

فنظرية العامل ليست نظرية مبنية بناء خارج اللغة، وفُرضت عليها، فلا يمكن الأخذ بقول من قال: إنّ النحو "يفترض أسساً موضوعة مقدماً ثم يحاول تطبيقها على اللغة"⁽⁴⁹⁾، فكيف يفترض أسساً ثم يطبقها على اللغة والنحاة جمعوا اللغة كما ذكر علماء العربية، وشهد بذلك طبقاتهم أوائلهم وأواخرهم، ثم استنبطوا تلك القواعد والقوانين، ساعدتهم في ذلك أداة من أدوات المنطق هي القياس، وقد كان العربي يقيس قبل النحو كما روي في تأنيث الكتاب في القصة المشهورة، وهو لم يكن أصلاً بل كان مساعداً بعد جمع اللغة أغلبها، فهذه مقولة لا يمكن أن تحكم على النحو العربي كله بحال من الأحوال.

من أسباب تصعيب النحو العربي في مراحل التقعيد

كما أنّ تاريخ النحو العربي يشهد بأنّ علماء العرب الخالص، هم الذين جمعوا اللغة من أفواه العرب بالمشافهة ورواية الأشعار وحفظها، وأنهم أيضاً قاموا بوضع الكثير من القواعد والقوانين، إن لم تكن كلها، بعيداً عن تدخل العقلية الأخرى، فلا يمكن أن يرجع أو يرجح تأثر النحو بالعقلية الفارسية أو غيرها؛ لذا لا يمكن قبول قول بعضهم إنّ الخليل وتلميذه سيوييه قد غرسا شجرة العامل غرساً لغوياً أصيلاً ثم نمت هذه الشجرة وتفرعت من بعدهما ثم تشابكت فروعها تشابكاً فلسفياً أبعدها عن الواقع اللغوي⁽⁵⁰⁾، وقد تبين أنّ القدماء والمحدثين يُقرون أنّ اللغويين العرب ومنهم النحاة قد قاموا بجمع اللغة وتدوينها قبل استخلاص القواعد واستنباطها من كلامهم شعراً ونثراً.

وهذا كلام لا شك فيه؛ لأنّ اللغة موجودة قبل اللغويين والنحاة، فالطرق والأساليب "الخاصة بالأداء في اللغة، قد التزمت باطراد في تراكيبيها وأساليبها، ومرنت عليها ألسنة العرب وتمكن من طبائعهم قبل أن توضع القواعد النحوية"⁽⁵¹⁾؛ ولأنّ النحاة كان هدفهم حفظ اللغة سليمة ومحاكاتها، وتعليم الأجيال كما في تعريفاتهم الكثيرة للنحو، والعودة للقواعد عند وقوع خطأ من الأخطاء، فهل يمكن لهذه الأهداف أن تضمحل وتذهب أدراج الرياح؟ وإن كانت نظرية العامل من صنع نفر من النحاة، فهل يقرهم الآخرون عليها! وقد رأيناهم يختلفون حول شاهد من الشواهد، فكيف يقرّونهم على نظرية كاملة، تُطبّق وتُفرض على اللغة فرضاً؟ هذا أمرٌ مستبعد، فما الذي دفع النحاة نحو التأويل؟

للإجابة عن هذا السؤال لابدّ من النظر إلى بداية جمع اللغة وكيف جمعت؟ وكيف تعامل النحاة مع هذا المجموع؟ وكيف قعد النحاة للغة؟ ثم كيف ظهر التأويل؟

لما جمع اللغة النحاة كان هدفهم حفظها سليمة، ومحاكاتها، وتعليم الأجيال، فقد جمعت بطرق دقيقة لا يتسرب إليها الشك في وسائل الجمع أو جامعي اللغة، وكتب اللغة تغني عن تكرار ما حدث في مرحلة جمع اللغة والقوانين والضوابط التي وضعها جامعو اللغة لعملية الجمع وفي كتاب الخصائص والمزهر مقنع⁽⁵²⁾

أما كيف جمعت فهذا أمر أيضاً تحدث عنه القدماء والمحدثين، وهو واضح من مفردات اللغة وضبطها، فلا يستطيع أحد أن يشك في عالم من القدماء الذين قاموا بجمع اللغة مشافهة عن العرب، لما هو راسخ في الأذهان من أنهم فعلوا ما استطاعوا في سبيل تجنب اللحن، وما أصاب اللغة في أطراف الجزيرة، فحددوا الأماكن والقبائل التي تؤخذ عنها، وما أصابها بعد الفتوح فحددوا الزمان، وهو معلوم بالضرورة لدى المختصين، فقد وضعوا ثلاثة أسس لذلك: الأعصار لا الأشعار. البداوة لا التحضر. الطبع لا الصنعة⁽⁵³⁾. وقد صنفوا في الضوابط والشروط التي

د. سلام عاشور

يجب توافرها في الراوي والمروي⁽⁵⁴⁾ لا حاجة لذكرها لأنها متناثرة في كتب اللغة، حتى قال بعضهم هم: "القوم الذين لا نشك في أن الله تعالى - سبحانه وتقدس أسماؤه - قد هداهم لهذا العلم الكريم، وأراهم وجه الحكمة في الترجيح له والتعظيم، وجعله ببركتهم وعلى أيدي طاعتهم خادماً للكتاب المنزّل وكلام نبيه المرسل، وعوناً على فهمهما، ومعرفة ما أمر به، ونهي عنه الثقلان منهما"⁽⁵⁵⁾، فهذه الشهادة من القدماء فيها الإفادة، وقد أغنت عن الإعادة والزيادة.

بعض خصائص لغات العرب:

معلوم أن القبائل العربية كانت منتشرة في الجزيرة العربية مترامية الأطراف، ممّا أدّى إلى وجود خصوصية ما لكل قبيلة حسب الظروف الطبيعية التي تعيشها، واتصالها بالعالم خارج الجزيرة، فضلاً عن قلة الاتصال المباشر - عدا أسواق الشعر السنوية - حتى تتأثر كل قبيلة بما حولها، وهو ما انعكس على لغاتها، حتى أدّى ذلك إلى قول بعضهم: "ما عربيّتهم بعربيّتنا"⁽⁵⁶⁾، مع اعترافه بعربية تلك اللغة، وما كان ذلك إلاً لكثرة الاختلافات والمفارقات بين لغته ولغتهم.

وقد ضربت اللغة العربية في أعماق التاريخ على مدى القرون البعيدة، قبل فجر الإسلام "ولها تاريخها البعيد... في الجزيرة العربية"⁽⁵⁷⁾، ولا بدّ من أن يكون قد أصابها التطور المستمر الذي يصيب حياة الإنسان، نتيجة تحكم "عوامل اجتماعية واقتصادية ودينية، لم يفلت منها فصحاء العرب في المناطق المعتمدة من اللغويين"⁽⁵⁸⁾

وهذا الاستمرار في التطور، لا يمكن أن يوصف "بأنه اتجاه إلى الأحسن أو الأفيح، أو أنه تطور إلى الارتفاع، أو الانخفاض أو الصحة أو الفساد... فاللغة أو اللهجة لا تقاس صلاحيتها بحسب التقدم أو التأخر في الزمن والرقى أو التأخر في الحضارة، بل بحسب قدرتها على أداء دورها الاجتماعي بين من ينطقونها"⁽⁵⁹⁾، وهذا التطور قد يدعم بقوة الاعتقاد بأن كثيراً مما يوجد في بطون الكتب القديمة، من بعض النصوص كأمثلة وشواهد أدبية خارجة عن قواعد النحاة، التي وضعوها إنما هي "بقايا من اللغة العربية في مراحلها الأولى قبل أن تتضح"⁽⁶⁰⁾

ومعلوم أن أية لغة "لا يمكن أن تكون نمطاً واحداً، وإنما هي تنظيم متنوعات متعددة، منها اللهجة الإقليمية، واللهجة الاجتماعية، واللهجة الخاصة، ومنها المستوى الفصيح على درجات متعددة"⁽⁶¹⁾، و عليه فإنّ المستوى الصوابي "يختلف من البادية إلى الحضر، ومن مستوى اللهجات إلى مستوى اللغات المشتركة"⁽⁶²⁾، بل يذهب بعض المحدثين إلى أن "لكل لهجة مستواها الصوابي الخاص الذي يختلف عن المستوى الصوابي لأية لهجة"⁽⁶³⁾، فضلاً عن اختلاف الأنظمة اللغوية فلكل "مستوى نظامه وقوانينه"⁽⁶⁴⁾، ومعلوم أن أقسام الكلام منها "البليغ الرصين الجزل، ومنها الفصيح القريب السهل، ومنها الجائر الطلق الرسل، وهذه أقسام الكلام الفاضل المحمود، دون

من أسباب تصعيب النحو العربي في مراحل التقعيد

النوع الهجين المذموم⁽⁶⁵⁾، ولما كانت اللغة بهذه الصورة من التطور الدائم، واختلاف المستويات، ذهب بعض المحدثين إلى القول "بالخطأ المنهجي في جعل المرحلة المختارة للدراسة واسعة"⁽⁶⁶⁾؛ أي زيادة عدد القرون التي يُتعد لكلام أهلها، وكذلك امتداد المناطق الجغرافية التي يؤخذ عن أهلها.

كيف تعامل النحاة مع كلام العرب المجموع:

قد ذهب علماء العربية في التعامل مع ما جمع من المادة "على أساس جمع عدد من العناصر في باب واحد تشترك بالسمات نفسها، وذلك من غير أن ينظروا إلى جملة الفوارق القائمة بينها"⁽⁶⁷⁾، فقد خلطوا بين لهجات القبائل، ولم يميزوا بينها "فيما عدا القليل مما حكوه عن قبيلة أو أخرى"⁽⁶⁸⁾ وهذا التحديد لم يكن في أغلب الأحيان تحديداً دقيقاً للهجة ما فما "يقابل تميماً عندهم هو الحجاز، ومعلوم أن تميماً قبيلة كبيرة ذات مواطن شاسعة الأطراف"⁽⁶⁹⁾ وكذا الحجاز، وهذا خلط بين مستويات النشاط اللغوي المختلفة نتج عنه "تصور خاطئ للغة على أنها مجموع اللهجات التي ينطق بها العرب، وقد خلّف أعمق الأثر في البحوث اللغوية بعامة، والنحوية خاصة"⁽⁷⁰⁾، وقد ذهب بعض المحدثين إلى أن هذا قد فتح للنحاة باباً ولجوا منه "لكي يستعرضوا قدراتهم على التأويل والتقدير والحذف"⁽⁷¹⁾، وهذا ليس على إطلاقه، فإنّ منهم من حاول التخلي عن ذلك، ودعا للتخفيف من الأعباء الملقاة على كاهل المتعلمين.

كما يرى بعض المحدثين أنّ القدماء استطاعوا أن يستخلصوا عدداً من "التصورات المساعدة على التجريد والتعميم؛ أي الانتقال - فيما يخص التجريد - من الواقع الحسي إلى التصور، وبذلك عزلوا بوساطة الفكر أشياء هي في الواقع غير معزولة"⁽⁷²⁾، بينما يرى آخرون أنّ "تعدد اللهجات فتح المجال واسعاً لاستيعاب الكثير من القواعد النحوية، وجعل هذه القواعد طبيعة ومرنة"⁽⁷³⁾، وهذا يخالف ما عليه بعض المحدثون من أنّ النحاة قد استحسنوا لغة، وقبّحوا أخرى، فهم عندما استحسنوا "لغة قريش ذهبوا إلى انتقاص لغات القبائل الأخرى، فراحوا يصفونها بصفات دنيا، كقولهم: لغة رديئة، أو لغة شنعاء،...⁽⁷⁴⁾، مما يقدح في بعض اللغات رغم أنّ أبا الفتح عثمان بن جني يرى أنّها كلها حجة"⁽⁷⁵⁾

وقد لاحظ اللغويون تلك الفروق العديدة بين اللغات، ورصدوها خير رصد فقد لاحظوا فروق الصوت وتغييره من لغة إلى أخرى، وقلب بعض الأحرف نحو: الكسكسة والكشكشة والعنعنة وغيرها⁽⁷⁶⁾، مما يعتري اللغات من تغيير في بعض أحرف الكلمة، وقد رصدوا أيضاً تغيير الحركة على وزن من الأوزان من لغة إلى أخرى كما في شعير بالفتح وشعير بالكسر⁽⁷⁷⁾، وغيرها. وقد حصر بعضهم أوجه التشابه بين الكتلة الشرقية والغربية وأوجه الاختلاف بينهما بل

د. سلام عاشور

أوجه الخلاف اللهجي في القبيلة الواحدة⁽⁷⁸⁾، فعلماء اللغة أدركوا الخلاف والفروق بين لغات العرب. فهل أدرك علماء النحو ذلك؟

إن الناظر في كتب النحو العربي القديمة ليجد كثيراً من العزو، لهذه اللغة أو تلك اللغة، ففي كتاب سيبويه على سبيل المثال عشرات المواضع من هذا القبيل نحو ما جاء في قوله: "وزعم لي بعض العرب أن: يا هذا زيد، كثير في كلام طيب"⁽⁷⁹⁾، وقوله: "وسألنا العلويين والتميميين، فرأيناهم يقولون: من قديمة، ومن ورئية، ولا يجعلون ذلك إلا نكرة كقولك: صباحاً ومساءً وعشية وضحوة. فهذا سمعناه من العرب"⁽⁸⁰⁾، وقوله: "وسألته عن قولهم: مدائني، فقال: صار هذا البناء عندهم اسماً لبلد، ومن ثم قالت بنو سعد في الأنبياء: أنباوي، كأنهم جعلوه اسم الحي، والحي كالبلد"⁽⁸¹⁾، وكما جاء في المقتضب "وكذلك: هلمَّ زيداً، إذا أردت: هات زيداً، فهذه اللغة الحجازية... فيكون للواحد وللاثنتين والجمع على لفظ واحد... فأما بنو تميم فيجعلونها فعلاً صحيحاً"⁽⁸²⁾، وقوله: "وأما هذيل بن مدركة خاصة، فيقولون: جوزات وبيضات ولوزات على منهاج غير المعتل، ولا يقبلون واحدة منها ألفاً"⁽⁸³⁾، أي بفتح عين معتلها عند جمعه بالألف والتاء، وكذلك عند حديثه عن جلب الياء بعد الضمير (الهاء) المجرورة في قولك مررت بهمي ونزلت عليهمي، قال: "وناس من بكر بن وائل يجرون الكاف مجرى الهاء، إذا كانت مهموسة مثلها، وكانت علامة إضمار كالهاء"⁽⁸⁴⁾، وجاء في شرح التسهيل: "ولغة بني الحارث بن كعب إلزام المثني وما جرى مجراه، الألف في كل حال... وافق الحارثيين بنو الهجيم وبنو العنبر"⁽⁸⁵⁾، وقوله: "وبنو سليم يجرون القول وفروعه مجرى الظن وفروعه في نصب المبتدأ والخبر وفتح أن بعده"⁽⁸⁶⁾، وعند قوله: "وبُنيت لُدُن في أكثر اللغات لشبهها بالحروف في لزوم استعمال واحد...، ولكون موضع لُدُن صالحاً لعند، شبهتها قيس بها، فأعربتها"⁽⁸⁷⁾

من هذا العرض الموجز لبعض الكتب الهامة في النحو العربي، نجد أن النحاة كانوا يدركون الفروق والاختلافات بين لغات العرب، إلا أنك تلاحظ أنهم لا يذكرون لغة القبيلة غالباً إلا إذا كان ما جاء عن هذه القبيلة أو تلك، قد خرج عن القاعدة، وأنهم غالباً يستعملون: قالت العرب أو تقول العرب أو سمعنا عن العرب أكثر من عزوهم لهذه اللغة أو تلك، وتلاحظ أيضاً أنهم يتعاملون مع اللغة على أنها قسمان: لغة الحجاز ولغة غيرهم، كما جاء في قول بعضهم: "وللعرب في ما النافية الداخلة على المبتدأ والخبر مذهبان: أحدهما: مذهب أهل الحجاز، وهو إلحاقها بليس... والثاني: مذهب غير أهل الحجاز: وهو إهمالها وهو مقتضى القياس"⁽⁸⁸⁾، ومنهم من جعل كلام العرب بين تميم والحجاز، كما جاء في قول بعضهم: "وأما ما كان اسماً علماً نحو: حذام، وقطام، ورقاش، فإن العرب تختلف فيه: فأما أهل الحجاز فيجرونه مجرى ما ذكرنا قبل؛

من أسباب تصعيب النحو العربي في مراحل التقعيد

لأنه مؤنث معدول، وإنما أصله: حاذمة، وراقشة، وقاطمة...، وأمّا بنو تميم فلا يكسرون اسم امرأة، ولكنهم يجرونه مجرى غيره من المؤنث؛ لأنهم لا يذهبون به إلى العدل⁽⁸⁹⁾ فالنحاة يذكرون اسم القبيلة التي يذكرون لغتها في أحيان لكنهم لا يعتدون بها، وإنما المعتد به عندهم لغة الحجاز أو لغة تميم ولغة الحجاز أفصح عندهم، فقد قالوا: لما كان للحجازي أن يتكلم باللغة التميمية جاز للتميمي أن يتكلم باللغة الحجازية، بل التميمي بذلك أولى، لوجهين: أحدهما: أنّ الحجازية أفصح، وانقياد الفصح لموافقة الأفصح أكثر وقوعاً من العكس. الثاني: أنّ معظم القرآن حجازي والتميميون يتعبدون بتلاوته كما أنزل⁽⁹⁰⁾، وليس من الصعب الحصول على كثير من اللغات التي استعملتها العرب ودونها النحاة، وإن تعذر فإنّ اللغويين قد أسندوا كل لغة إلى أهلها، فيمكن الاستعانة بما ورد عند النحاة ببعض الجهد، وما جاء عند اللغويين حتى تتم دراسة اللغة دراسة موضوعية وبدقة، ونخرج من الخلافات الكثيرة، ونذلل الصعوبات.

فهم كما ترى يعلمون ويقرون بالاختلاف بين اللغات والفروق بينها بين فصيح وأفصح ورديء وغيره، وهم يقرون المتكلم على اللغة التي يتكلم بها، فقد ذكر بعضهم أنّ "الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه"⁽⁹¹⁾، ربما كان هذا وغيره نداءات لم تلق حظاً من التطبيق عند التقعيد؛ لذا تراهم لجئوا إلى التأويل، وتركوا هذا القول، وأخذوا يقيسون المجموع المختلف كله على لغة من لغات العرب فقط أو لغتين، مما جعلهم يتجرؤون "على تخطئة العرب"⁽⁹²⁾، والغض من شأن اللهجات العربية والخط بينها وبين الفصحى... مما أدى إلى كثرة الشذوذ والالتجاء إلى التأويل وتحكيم المنطق العقلي في كثير من الظواهر اللغوية"⁽⁹³⁾؛ لذا فإنّ المبرد كان على حق حين ردّ على ثعلب في إحدى مناظراته من أنّه يأخذ بقول أعرابية رعناء، ويترك كلام الله⁽⁹⁴⁾، وهذا واضح في كتب النحاة بأدنى نظر.

وربما كان مما دفع النحاة نحو التأويل أيضاً أنّهم جمعوا كلام العرب كما مر وحفظوا أكثره ولكن أكثره كان شعراً، و المتصفح لأي كتاب نحو قديم أو حديث سار على نهج القدماء في الاستشهاد يجد بوضوح أنّ النحاة قد اعتمدوا على الشعر في أكثر قواعدهم وخلافاتهم رغم أنّ للشعر ضوابطه وأوزانه المحدودة التي تدفع الشاعر للبحث عمّا يراه مناسباً للوزن والقافية، متساهلاً في بعض القواعد النحوية التي يبحث عنها النحاة، فالشعر "على وجه الخصوص له نظامه الذي يختلف عن نظام غيره من مستويات اللغة الأدبية"⁽⁹⁵⁾، بل يمكن القول مع من يقول: إنّ "للشاعر لغة خاصة لا تتصل ضرورة بقبيلته، وهو يأتي كل لغة يكون له فيها سعة"⁽⁹⁶⁾

إنّ توسع الشاعر واطلاعه على لغات العرب نتيجة تجواله في أسواق الشعر، وأخذ من هذه اللغة، أو تلك جعل لغة الشعر عند شاعر ما، تقترب مما عند باقي الشعراء، أو إنّ لغة الشعر

د. سلام عاشور

تكاد تتوافق، وتتصف بسمات واحدة، إلا عند من احتفظ بلغته، وهو واضح من سيل الشواهد في كتب النحو.

هذا التوحد أو شبهه استرعى النحاة فأخذوا بلغة الشعر والشعراء، أكثر من كلام العرب الذي جمعه بشق الأنفس، بل اعتدوا به أكثر من القراءات القرآنية التي لا توافق قواعدهم، بل بلغ بهم الاعتداد بالشعر أن يحكموا على "طائفة من أساليب القرآن الكريم بالإهمال؛ لأنها لا توافق قواعدهم ولا تجري على غرارها"⁽⁹⁷⁾، ليس هذا فقط "بل لقد غالى بعضهم، وحاول الانتقال من قراءة ما من القراءات القرآنية، فتحفظ عليها أو رفضها"⁽⁹⁸⁾، من أجل تلك القواعد، وأحياناً إنك لتجد منه الغث والسمين والمليح والقبیح المستكره، بل وما لا يليق بأخلاق العربي المعروفة.

ربما كان هذا مما دفع النحاة إلى الاعتقاد بأن لغة العرب تنحصر في الشعر العربي فجعلوا ينهلون من الشعر شواهدهم، مقررین القواعد التي توصلوا إليها من الشعر، مما جعلهم يغضون الطرف عن كثير من لغات العرب، وعدم الالتفات إلى الفروق والاختلاف بين اللغات المجموعة بين أيديهم، فضلاً عن تركيز النحاة على ما ورد في لغتين من لغات العرب التميمية الفصيحة والحجازية الأوضح، وما عدا ذلك فعليه أن يخضع لهتين اللغتين في الغالب، كما أخضعوه للغة الشعر التي وجدوا فيها قلة المخالفة، فما كان عليهم إلا تأويل ما خرج عن ذلك، واللجوء إلى لي عنق بعض النصوص التي لا توافقهم، أو القول بندرتها أو شذوذها أو رداثة لغتها، رغم أنهما تمثلان كتلاً بشرية ولغوية ضخمة لا يؤمن الخلاف والفروق بين أفرادها العديدة، وقد تجد خلافاً بين لغية والأم.

وشيء آخر قد وقع فيه النحاة أنهم حاولوا تطبيق القواعد على جميع ما جمع من اللغة، ولم يفرقوا بين الخبر والإنشاء بين الجمل ذات التركيب البسيط، والجمل التي تحمل في طبيعتها معاني أخرى، لا يمكن أن تحلل لغوياً كما تحلل الجملة البسيطة، نحو: القسم والشرط والنداء مثلاً، فاحتاج النحاة للتأويل كي تخضع هذه الأساليب لما أقروه من قواعد الجملة البسيطة، فضلاً عن بعض القوانين التي لا علاقة للغة بها نحو قولهم: إن أداة الشرط لا تدخل إلا على الفعلية مثلاً⁽⁹⁹⁾

ربما كانت هذه الزلات السبب في نزوع النحاة للتأويل، وإخضاع ما شذ وما ند، أو ما خرج عن الجادة على رأي بعضهم، لكن هذا كلف العربية ومعلميها ومتعلميها معاناة شديدة وجهداً متواصلًا لتعليمها أو تعلمها، لا يطيقه بعضهم، ما أدى إلى القول بصعوبة تعلم النحو والعربية.

وقد كان بإمكان النحاة أن يدرسوا العربية بطريقة أخرى تبتعد عن التأويل، و تقدر لغات العرب؛ لأنها كما قالوا كلها حجة، فكان بإمكانهم دراسة ما تشابهه أو ما أجمعت عليه أو توافقت عليه لغات العرب من قواعد وإفراده وحده، ثم دراسة ما اختلف وافترق بعيداً عن المتوافق،

من أسباب تصعيب النحو العربي في مراحل التقعيد

وعزو كل قاعدة للغتها، مادام للناطق الحق أن يتكلم بما شاء من لغات العرب، وعدم إخضاعه للمتوافق، وتبقى خلافتهم بعيدة عن المتعلمين، ويمكن أن تُدرس وحدها، كما يدرس النحو التاريخي والمقارن، كما كان بإمكانهم التمييز بين الجمل الخبرية والإنشائية في الدراسة، والجمل البسيطة والجمل ذات الطرفين... حتى يصل إلى المتعلم غير المختص وطلاب المراحل الدنيا على الأقل سهلاً ميسوراً.

من مواضع التأويل:

ما سبق قاد النحو والنحاة للتأويل في مواضع عدة غير معدودة، هذا يأتي بشاهد يؤيد قاعدة ما، والآخر يرصد شاهداً خارجاً عنها، فيلجأ هذا للتأويل، ثم يرده الآخر، وينتصر لهذا فريق، ولذاك فريق، وكل له رأيه، قد يكون موافقاً لما انتصر له، وقد يزيد عليه أو ينقص منه، وهكذا تضخم النحو، وأصبح صعباً، والتأويل والتحويل يوجد في كثير من المسائل، ومما جاء فيه التأويل على سبيل المثال لا الحصر، والقليل يكفي ويقنع:

توحيد الفعل مع الفاعل

من القواعد المقررة عندهم أن لكل فعل فاعلاً، والفعل لا يتصل بضمير رفع، إذا كان فاعله اسماً ظاهراً، وقد وقفت هذه القاعدة عاجزة أمام سيل الشواهد الذي ينقضها، وقد جاء في القرآن الكريم، ما يخالف القاعدة في قوله عز من قائل: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾⁽¹⁰⁰⁾، فقد جاء الاسم الظاهر الذين فاعلاً للفعل أسر، والفعل أيضاً متصلاً بواو الجماعة، وقف النحاة مؤولين لهذه الآية وغيرها من الشواهد، إذ لم يستطيعوا ردها، فقد جعل بعضهم الجملة من هذا وما كان مثله "خبراً مقدماً ومبتدأ مؤخرًا وبعضهم يبدل ما بعد الألف والواو والنون منهن على أنها أسماء مسند إليها"⁽¹⁰¹⁾، وحكم بعضهم بأنها "أحرف دلوا بها على التنثية أو الجمع كما دلوا بالتاء في نحو قامت على التأنيث"⁽¹⁰²⁾؛ أي أن الاسم الظاهر هو الفاعل، وما اتصل بالفعل علامة لا غير.

وكان بإمكان النحاة أن يخرجوا من هذه التأويلات والتعليقات، ويكتفوا بقولهم: "إنها لغة طيئ، وحكي أنها لغة أزد شنوءة"⁽¹⁰³⁾، إن إقرار النحاة بأنها لغة قوم بعينهم معروفين، يكفي، ويسد بدلاً من النزوع إلى التأويل، إلا أنهم لم يكتفوا بل حاولوا تأويلها كما هو مقرر في كتب النحو.

إضمار عامل الفاعل وجوباً

وقد جرّوا النحو إلى متاهات التأويل أيضاً ببعض قواعدهم، نحو ما جاء عند حديثهم عن قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾⁽¹⁰⁴⁾، قال بعضهم: "إنما كان الحذف

د. سلام عاشور

واجباً مع وجود المفسر، نحو: استجارك، الظاهر؛ لأنَّ الغرض من الإتيان بهذا الظاهر: تفسير المقدر، فلو أظهرته لم تحتج إلى مفسر؛ لأنَّ الإبهام ثم التفسير، إنَّما كان لأجل التقدير، ومع الإظهار لا إبهام، والغرض من الإبهام ثم التفسير، إحداث وقع في النفوس لذلك المبهم،... وإنَّما لم يحكم بكون أحد مبتدأ و استجارك خبره؛ لعلمهم بالاستقراء باختصاص حرف الشرط بالفعلية⁽¹⁰⁵⁾، إذا كان الاستقراء قادم إلى ذلك، فماذا يقولون في هذه الآيات والآيات العديدة التي على هذا النمط؟ وما أكثرها وما جاء عن العرب نثراً ونظماً.

إنَّ هذا يقود أيضاً إلى أنَّها قد تكون لغة قوم بعينهم، وإن لم يكن ذلك كذلك، فيمكن القول مع من قال في نحو قولهم: لو أنَّ زيدا قام لأتيناك: "قد أجاز سيبويه أن تكون أن وما اتصل بها بعد لو وإن كان فيها معنى المجازاة في موضع رفع بالابتداء"⁽¹⁰⁶⁾، أو كما يقول الكوفيون بجواز تقديم الفاعل على الفعل⁽¹⁰⁷⁾، وبذلك يمكن أن تحل المسألة بلا تأويل، ووجوب تقدير، فنقول بجواز دخول أدوات الشرط على الجملة الاسمية التي مسندها فعل كما أجاز سيبويه فيما سبق، أو يؤخذ بقول الكوفيين، ولكنَّ البصريين لا يقولون بقول الكوفيين؛ لأنهم يرون أنَّ الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة المركبة⁽¹⁰⁸⁾، ولا يجوز أن يتقدم العجز على الصدر لكنهم - من العجب - يرونه في مواضع، وفي أخرى لا يرونه كذلك، وهذا من اضطراب الضوابط عندهم، فقد قال بعضهم: "أما جعل الفعل والفاعل كالشيء الواحد، فلا يوجب ذلك أن يكونا كشيء واحد في كل وجه"⁽¹⁰⁹⁾

جملة الشرط الواقعة خبراً عن اسم الشرط

حلل النحاة أسلوب الشرط كما يحللون الجملة، وتركوا العنان للخلافات النحوية حول جالب الجزم لفعل جواب الشرط، وخبر اسم الشرط إن وقع مرفوعاً، فقد ذكروا آراء عدة تحتاج إلى تأويل، منها: "إنَّ كلمات الشرط إمَّا فاعلة لفعل مقدر، أو مفعولة له، أو للظاهر، فقولك: من قام قمت؛ أي إن من قام، أي إن إنسان قام"⁽¹¹⁰⁾، وتركوا ما ذكره الإمام الجرجاني حيث قال: "الشرط كما لا يخفى في مجموع الجملتين، لا في كل واحدة منهما على الانفراد، ولا في واحدة منهما دون الأخرى"⁽¹¹¹⁾، والصواب أنَّ الأمام عبد القاهر يجعلهما بمنزلة الجملة الواحدة، وإن لم يسمها جملة الشرط، حيث يقول: "واعلم أنَّ سبيل الجملتين في هذا جعلهما بمجموعهما بمنزلة الجملة الواحدة، سبيل الجزأين تعقد منهما الجملة"⁽¹¹²⁾، فقد نزلها منزلة الجملة لكونها أدباً معنى واحداً، وهذا الموضوع حيوي، قد أحس به عدد كبير من المحدثين، نحو الدكتور مهدي المخزومي حيث درس الشرط ضمن أساليب التعبير، لأنَّه من المعاني، حيث فصل الأساليب عن دراسة الجملة⁽¹¹³⁾، وقد ذكر الدكتور تمام حسان تلك المعاني، عندما قسم الجملة إلى خبرية

من أسباب تصعيب النحو العربي في مراحل التقعيد

وإنشائية وأنهما تخرجان إلى معان كالنفي والاستفهام ومنها الشرط⁽¹¹⁴⁾، فهذا وغيره من أساليب يحتاج إلى دراسة عميقة بعيداً عن تحليل الجملة لما له من خصائص تجعله قسماً برأسه. لعل هذا يكفي لأنّ التأويل واضح للدارس، و لمن أراد أن يستزيد فعليه بالمراجع المثبتة وغيرها ففيها ما يقنع بوجود التأويل في النحو العربي.

النتائج:

1. التراث اللغوي والنحوي للغة العربية شاهد واضح على المجهود الكبير للعلماء، وإخلاصهم في خدمة اللغة.
2. النحاة كان هدفهم حفظ اللغة سليمة ومحاكاتها، وتعليم الأجيال.
3. قد أصاب اللغة التطور المستمر الذي يصيب حياة الإنسان، نتيجة تحكم عوامل اجتماعية واقتصادية ودينية وغيرها.
4. لا يمكن أن يتسرب الشك في ما رواه العلماء، أو فيمن روه؛ لأنّ الطعن في شيء من ذلك يؤدي إلى الطعن في غيره، ولا يمكن أن يقوم علم من العلوم على الشك أو الطعن.
5. لغة الشعراء كادت تتوافق، وتتصف بسمات واحدة، نتيجة تجوالهم في أسواق الشعر، وعليه لا يمكن الاعتماد على لغة الشعر كلياً في التقعيد وإخضاع النثر لأحكامه وقواعده، لما له من نظام خاص به.
6. خلط النحاة بين لهجات القبائل، عند التقعيد، ولم يميزوا بينها، فيما عدا القليل مما حكوه عن قبيلة أو أخرى.
7. لا بد من دراسة ما تشابه أو ما أجمعت عليه أو توافقت عليه لغات العرب من قواعد وإفراده وحده، ثم دراسة ما اختلف وافترق بعيداً عن المتوافق، وعزو كل قاعدة للغتها، للخروج من مأزق التأويل.
8. نظرية العامل والتأويل كانت من أسباب تصعيب النحو العربي فضلاً عما سبق، ويمكن الاستعانة بنظرية القرائن للدكتور تمام حسان وتطويرها لتسد حاجة الدارسين، وقد حاول أكثر من باحث الاستفادة منها.
9. أن تدرس الخلافات النحوية بعيدة عن المتعلمين ما أمكن، ويمكن درسها وحدها، كما يدرس النحو التاريخي والمقارن.
10. الأساليب تحتاج إلى دراسة عميقة بعيداً عن تحليل الجملة وأركانها، لما لها من خصائص تجعلها قسماً برأسه، كما فعل بعض المحدثين.

د. سلام عاشور

الفهارس والمراجع:

- 1- سورة الأعراف آية: 53
- 2- سورة آل عمران آية: 7
- 3- المصري، ابن منظور، لسان العرب، دار الفكر، بيروت، ب ت، (أول)
- 4- الفراهيدي، الخليل بن أحمد، العين، تحقيق د.مهدي المخزومي ود.إبراهيم السامرائي، دار الهلال، بيروت، ب ت (أول)
- 5- أبو عبيدة، معمر بن المثنى، مجاز القرآن، تحقيق د.محمد فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1981م 86/1
- 6- لسان العرب ، (أول). (بتصرف)
- 7- العين (حول)
- 8- اللسان (حول)
- 9- أبو المكارم، دكتور علي، أصول التفكير النحوي، منشورات الجامعة الليبية، ليبيا، 1973م، ص 262
- 10- أبو المكارم، دكتور علي، تقويم الفكر النحوي، دار الثقافة، بيروت، ب ت ص 175
- 11- عيد، دكتور محمد، أصول النحو العربي في نظر النحاة، عالم الكتب، القاهرة، 1989م، ص 157
- 12- السيوطي، جلال الدين، الاقتراح، تحقيق محمد الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م، ص 47
- 13- ابن جني، عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة العامة للكتاب، مصر، 1999م 12/2
- 14- الزمخشري، محمود، المفصل، تحقيق محمد عز الدين السعيد، دار إحياء العلوم، بيروت، 1990م، ص 85
- 15- ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل، مكتبة المتنبّي، القاهرة، ب ت 75/2
- 16- الفهري، دكتور عبد القادر الفاسي، اللسانيات واللغة العربية، ط ١، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٨٦ م، ص ١٣
- 17- الخصائص لابن جني 35/1
- 18- الجرجاني، على الشريف، التعريفات، تحقيق دكتور عبد المنعم الحفني، دار الرشد، القاهرة، ب ت، ص 79
- 19- ابن السراج، محمد، الأصول في النحو، تحقيق عبد المحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1988م، 35/1
- 20- سيبويه، عمرو، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون ، الهيئة العامة للكتاب، مصر، 1973م، 53/1
- 21- المرجع السابق 57/1
- 22- وافي دكتور عبد الواحد علي، فقه اللغة دار النهضة العربية، القاهرة، 1966م، ص 213

من أسباب تصعيب النحو العربي في مراحل التقعيد

- 23- بشر، دكتور كمال، التفكير اللغوي بين القديم والجديد، دار الثقافة العربية، القاهرة، ب ت ص 157
- 24- لسان العرب (عمل)
- 25- الزبيدي، محب الدين محمد مرتضى، تاج العروس، مكتبة الحياة، بيروت، ب ت (عمل)
- 26- لسان العرب (عمل)
- 27- التعريفات للجرجاني ص 168، والتعريف نفسه في التوقيف على مهمات التعاريف، عبد الرؤوف المناوي، تحقيق دكتور محمد رمضان الداية، دار الفكر، بيروت، 1990م ص 498، مع بعض التعديلات الطفيفة.
- 28- الفاكهي، أحمد، شرح الحدود في النحو، تحقيق دكتور المتولي الدميري، مكتبة القبة، القاهرة 1993م، ص 173
- 29- أحمد، دكتور أحمد، أنواع العامل الإعرابي، مطبعة الشباب الحر، القاهرة، 1984م، وفيه تفصيل مطول للعامل الإعرابي مع إعراب بعض الشواهد التي يستشهد بها من كتب النحاة القدماء وهناك غيره من المؤلفات فقد ألف الإمام الجرجاني العوامل المائة في علم أصول العربية، تحقيق البدرائي زهران، دار المعارف، القاهرة، 1988م
- 30- الأنباري، عبد الرحمن، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيي الدين، دار إحياء التراث، مصر، ب ت 46/1
- 31- القرطبي، ابن مضاء، الرد على النحاة، تحقيق دكتور شوقي ضيف، دار المعارف، 1988م، ص 77
- 32- الكتاب 33/1
- 33- المرجع السابق 38/1
- 34- ضيف، دكتور شوقي، المدارس النحوية، دار المعارف، مصر، 1976م، ص 238 ومكانة الخليل في النحو العربي للدكتور جعفر العبابنة، دار الفكر للنشر، عمان، 1984م، ص 109، 110
- 35- الخصائص 110، 109./1
- 36- الزجاجي، أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، تحقيق دكتور مازن مبارك، دار النفائس، بيروت، 1986م، ص 70
- 37- الرضي، محمد، شرح الكافية، تحقيق يوسف عمر، جامعة قاريونس، ليبيا، 1978م 63/1
- 38- الرد على النحاة 76-78
- 39- الخصائص لابن جني 109/1
- 40- ابن هشام، عبد الله، أوضح المسالك إلي ألفية ابن مالك، تحقيق محمد عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، ب ت، 39/1

د. سلام عاشور

- 41- الجرجاني، عبد القاهر، العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، تحقيق الدكتور البدر اوي زهران، دار المعارف، مصر، ب ت، ص 12
- 42- الإنصاف في مسائل الخلاف 44/1 مسألة (5)
- 43- المرجع السابق 49/1
- 44- المرجع السابق 44/1
- 45- بحيري، دكتور سعيد، نظرية التبعية في التحليل النحوي، الأنجلو، مصر، 1988م، ص 25
- 46- عميرة، د. خليل، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، جامعة اليرموك، الأردن، دت، ص 97، وانظر في نحو اللغة وتراكيبها ص 156,157
- 47- تشومسكي، نوم، المعرفة اللغوية طبيعتها وأصولها واستخدامها ترجمة محمد فتيح، دار الفكر العربي، القاهرة، 1993م، ص 335، وانظر ما عند دكتور كمال بشر حيث ذكر أن "الاتجاهين الفلسفي المنطقي، و التأويلي الافتراضي يبرزان الآن بوضوح في أعمال بعض اللغويين المحدثين من هؤلاء اللغويين تشومسكي أو المدرسة التوليدية التحويلية التي تفسر الظواهر اللغوية على أساس ما يفترض اختراجه في الذهن الذي يمثل الطاقة اللغوية عند الإنسان" التفكير اللغوي بين القديم والجديد، دار الثقافة العربية، القاهرة، دت، هامش ص 174، وغيره من مراجع تتحدث عن هذا الموضوع.
- 48- العكبري، أبو البقاء، اللباب في علل الإعراب، تحقيق غازي مختار، دار الفكر، دمشق، 1995م 40/1
- 49- ياقوت، دكتور أحمد سليمان، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها على القرآن الكريم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993م، المقدمة
- 50- المرجع السابق ص 72
- 51- مختار، دكتور أحمد، البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، ص 80
- 52- الخصائص لابن جني 7/2 وما بعدها، المزهري في علوم اللغة، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وغيره، دار الفكر، بيروت، ب ت، 7/1 وما بعدها
- 53- الخصائص لابن جني 7/2، والدكتور محمد عيد، الرواية والاستشهاد باللغة، عالم الكتب، القاهرة، 1976م، ص 33
- 54- الأنباري، لمع الأدلة، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، 1975م (الرسالة الثانية)، ص 81، المزهري 113/1
- 55- الخصائص لابن جني 191/1، وانظر باب صدق النقلة وثقة الرواة والحملة لتري أمانتهم وصدقهم واعترافهم بما وضعوا في كلام العرب كما اعترف أبو عمرو ابن العلاء بزيادة بيت واحد فقط.

من أسباب تصعيب النحو العربي في مراحل التقعيد

- 56- الجمحي، محمد بن سلام، طبقات فحول الشعراء، شرحه محمود شاكر، دار المدني، جدة، 1980م
11/1
- 57- حجازي، دكتور محمود فهمي، اللغة العربية في العصر الحديث قضايا ومشكلات المعاصرة، دار
قبا، القاهرة، 1998م ص 9
- 58- عبد الرحمن، الدكتورة عائشة، لغتنا والحياة، دار المعارف، مصر، 1971م، ص 32
- 59- عيد، دكتور محمد، المستوى اللغوي للفصحى واللهجات، عالم الكتب، القاهرة، 1981م ص 29
- 60- البحث اللغوي عند العرب ص 80
- 61- الراجحي، دكتور عبده، علم اللغة التطبيقي وتعليم العربية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،
1995م ص 84
- 62- حسان، دكتور تمام، اللغة بين المعيارية والوصفية، دار الثقافة، القاهرة، 1992م، ص 55
- 63- المرجع السابق ص 61
- 64- الراجحي، دكتور عبده، النحو العربي والدرس الحديث، دار المعرفة الجامعية، ب ت، ص 49
- 65- الرماني والخطابي والجرجاني، ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تحقيق محمد خلف الله والدكتور
محمد زغلول سلام، دار المعارف، مصر، 1968م ص 26
- 66- اللغة بين المعيارية والوصفية ص 90
- 67- عياشي، الدكتور منذر، اللسانيات والدلالة - الكلمة - مركز الإنماء الحضاري، حلب، 1996م،
ص 14
- 68- أيوب، الدكتور عبد الرحمن، دراسات نقدية في النحو العربي، الأنجلو المصرية، القاهرة، 1957م،
ص د
- 69- السامرائي، الدكتور إبراهيم، مباحث لغوية، مطبعة الآداب، النجف، 1971م، ص 85
- 70- تقويم الفكر النحوي ، ص 190
- 71- ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها على القرآن الكريم، ص 130
- 72- اللسانيات والدلالة ص 14
- 73- أبو السعود، الدكتور صابر بكر، في نقد النحو العربي، دار الثقافة، القاهرة، 1988، ص 118
- 74- السامرائي، الدكتور إبراهيم، في اللهجات العربية القديمة، دار الحداثة للطباعة، بيروت، 1994م،
ص 12 وانظر المزهري في علوم اللغة 221/1-226
- 75- الخصائص 10/2
- 76- المرجع السابق 13/3، المزهري 221/1
- 77- الخصائص 145/3

د. سلام عاشور

- 78- الجندي، دكتور أحمد علم الدين، اللهجات العربية في التراث، الدار العربية للكتاب، ليبيا، 1978م
70/1-77، وقد ذكر عددا لا بأس به من أوجه الاتفاق وأوجه الاختلاف ليرد على المستشرقين في
تقسيمهم للغة العربية إلى كتلتين في الدراسة شرقية وغربية.
79- الكتاب 192/2
80- المرجع السابق 191/3
81- المرجع السابق 380/3
82- المرّرد، محمد، المقتضب، تحقيق عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، ب ت، 203، 202/3
83- المرجع السابق 193/2
84- المرجع السابق 269/1
85- ابن مالك، محمد، شرح التسهيل، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد المختون، هجر،
القاهرة، 1990م 63، 62/1
86- المرجع السابق 95/2
87- المرجع السابق 236/2
88- المرجع السابق 369/1
89- المقتضب 375-373/3
90- شرح التسهيل 385، 384/1
91- الخصائص 14/2
92- الخثران، دكتور عبد الله بن حمد، مراحل تطور الدرس النحو، المعرفة الجامعية، الإسكندرية،
1993م، ص 212
93- عبد التواب، دكتور رمضان، فصول في فقه العربية، ب ن، القاهرة، 1973م، ص 7، وانظر
المزهر في علوم اللغة 221/1 - 226/1
94- الزجاجي، أبو القاسم، مجالس العلماء، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، مصر، 1983م،
ص 95
95- النحو العربي والدرس الحديث ص 49
96- في اللهجات العربية القديمة ص 14
97- الجواري، الدكتور أحمد عبد الستار، نحو التيسير، المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1984م، ص 55
98- أبو الفتوح، الدكتور محمد، التركيب النحوي وشواهد القرآن، التركيب النحوي، مكتبة الشباب،
القاهرة، 1993م، ص 9
99- الكتاب 119/3، المقتضب 347/4
100- سورة الأنبياء آية 3

من أسباب تصعيب النحو العربي في مراحل التقعيد

- 101- شرح التسهيل 117/2
- 102- أوضح المسالك 105/2
- 103- ابن عقيل، عبد الرحمن، المساعد على تسهيل الفوائد، دار مدني، جدة 1984م، 394/2
- 104- سورة التوبة آية: 6
- 105- الرضي، محمد، شرح الكافية، تحقيق يوسف عمر، جامعة قاريونس، ليبيا، 1978م 199/1
- 106- شرح المفصل 38/1، المساعد على تسهيل الفوائد 194/3
- 107- أوضح المسالك 86/2
- 108- ابن جنى، عثمان، سر صناعة الإعراب، تحقيق الدكتور حسن هندأوي، دار القلم، دمشق، 1993م، 220/1-226، الإنصاف في مسائل الخلاف 79/1
- 109- العكبري، أبو البقاء، التبيين عن مذاهب النحويين، تحقيق، دكتور عبد الرحمن العثيمين، الغرب الإسلامي، بيروت، 1986م، ص 246
- 110- شرح الرضي 234/1، 235
- 111- الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ب ت، ص 258
- 112- المرجع السابق ص 259
- 113- المخزومي، دكتور مهدي، في النحو العربي نقد وتوجيه، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، 1964م، 300-284
- 114- حسان، دكتور تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، 1998م، ص 190، وغيرهما كثير نحو دكتور محمد حماسة عبد اللطيف و دكتور محمد عبادة وغيرهم.